جامعة الشهيد حمة لخضر الوادي
وتحت إشراف:
المديرية العامة للبحث العلمي والتطوير التكنولوجي
و بالتعاون مع: مركز البحث في التكنولوجيات الصناعية
ملتقى الدكتوراه الدولي متعدد الاختصاصات(IPPM'20)

الطبعة الأولى، 23--26 فيفري 2020

الموضوع: التكنولوجيا الحديثة وجودة الحياة

قالب الملتقى : 4 إلى 5 صفحات

دور النفط في جودة الحياة السياسية
الجزائر–فرنسا أنموذجا

ط.د يونس تامة
جامعة الحاج لخضر باتنة1
younes.tamma@univ-batna.dz

1. ملخص الدراسة:

تهدف الدراسة إلى توضيح أبعاد السياسة الفرنسية خلال الحقبة الإستعمارية في الجزائر، ودورها في هيمنة الوصاية الفرنسية على النفط الجزائري، واستعملنا في هاته الدراسة الأسلوب الوصفي والتحليلي في سرد المراحل الأولى لإكتشاف النفط أواخر القرن 19م بالتركيز على المحاولات الأولى للإدارة الفرنسية لإستغلاله، مرورا بذكر أهم التدابير السياسية والقانونية وفي مقدمتها قانون البترول الصحراوي وقانون التعدين وصوى إلى قيود اتفاقيات ايفيان، مع الإشارة إلى موقف جبهة التحرير الوطني من هاته الإجراءات.

الكلمات المفتاحية: النفط، الحياة السياسة، الجزائر، فرنسا، القانون.

2. تقديم موضوع البحث:

لا شك أن الاحتلال الفرنسي للجزائر الذي دام 132عاما كانت له آثار بعيدة المدى، طالت جميع جوانب الحياة الجزائرية لعل أهمها الجوانب الاقتصادية، لذلك جاءت هذه الدراسية لتلقي الضوء على هاته النافذة قبل الاستقلال الجزائري مع التركيز على النفط باعتباره عصب الحياة الاقتصادية للدول في القرن العشرين.

ولهذا فقد أكدت الدراسات الاقتصادية العلمية الفرنسية وخاصة بعد الحرب العالمية الثانية أن مصالحها الحيوية تحتم عليها الاتجاه صوب مستعمراتها في افريقيا، وكانت الجزائر في مقدمة المناطق التي شهدت هذا النشاط الجديد، ومما شجع فرنسا كثيرا قرب الجزائر حيث أن الطبقة السياسية الفرنسية تعدها جزءا من فرنسا، وأن أثمان النفط المتوقع العثور عليه ستدفع بالفرنك الفرنسي الأمر الذي يعني توفير مبالغ ضخمة من العملات الصعبة، لذلك بدت الجزائر في أنظار الكثير من المهتمين بشؤون الطاقة من الفرنسيين مكانا أكثر أمنا وأوفر اطمئنانا من أي منطقة أخرى، من هذا المنطلق رسمت الادارة الاستعمارية استراتيجية سياسية واقتصادية تأمن لها مصالحها النفطية ولو كلفها ذلك حتى بعد الاستقلال.

انطلاقا من تلك الاعتبارات السابقة يمكن طرح الاشكال التالي:

الى أي مدى ساهمت السياسة الاستعمارية في تغليب وهيمنة الوصاية الفرنسية على النفط الجزائري؟

وللإجابة على هذه الاشكالية يمكن طرح الاسئلة الآتية:

متى تم اكتشاف النفط؟ وكيف حاولت فرنسا استغلاله؟

ما هي التدابير السياسية والقانونية التي طبقتها لتحقيق مآربها الاقتصادية؟

3. الإجراءات المنهجية:

أولا: محاولة فرنسا استغلال النفط الجزائري

لقد كانت الصناعة النفطية في الجزائر، وليدة تلك السياسات البترولية التي اتبعتها فرنسا في الجزائر بعد الحرب العالمية الثانية، ولذلك لابد لنا من الوقوف على تطور السياسة النفطية منذ اكتشافه وحتى توقيع اتفاقية ايفيان، حتى يتسنى لنا فهم الاستراتيجية الفرنسية للحيلولة دون ربط الصحراء بالشمال للحفاظ على الثروة البترولية[1].

1-بواكير الاكتشافات النفطية في الجزائر ومحاولة استغلالها:

يرجع تاريخ المحاولات الأولى للبحث عن النفط في الجزائر الى الثلث الأخير من القرن التاسع عشر، اذ بدأت فرنسا عام 1870م بأولى محاولاتها للبحث عن احتمال مكامن نفطية، وتركزت تلك المحاولات في المناطق الشمالية التي كانت تظهر فيها طفوح نفطية فوق سطح الارض، على أي حال لم تسفر تلك الجهود الا على كميات قليلة من النفط نتيجة لعدم جديتها، كما أنها لم تكن مدعمة بالوسائل الحديثة[2].

بالرغم من ذلك فقد كللت تلك المحاولات باكتشاف حقول نفطية صغيرة، ففي عام 1895م اكتشف حقل عين الزفت في ولاية غليزان غرب الجزائر الذي ظل ينتج حوالي 50 ألف طن سنويا حتى عام 1925م، ثم تلاه اكتشاف حقل تليونت 1940م، لكن التوجه الحقيقي للحكومة الفرنسية جاء بعد أن حطت الحرب العالمية الثانية أوزارها صوب الصحراء وبشكل أكثر جدية وبإمكانيات تكنولوجية ومالية، لعلها تجد ضالتها "النفط" فيها[3]، هذا بالإضافة الى أن استيراد هذه المادة

---

[1] صاحب منعم، أسامة: **الأوضاع الاقتصادية العامة للجزائر في ظل الادارة الاستعمارية 1830–1962 ومحاولات البحث عن النفط قبل الاستقلال**، مركز بابل للدراسات الحضارية والتاريخية، مج: 04، عد: 03، مجلة الكترونية ، جامعة بابل، ص229.

[2] بوابة الجزائر: **فرنسا والنفط الجزائري**، الساعة: 12:00، http://www.algeriagate.info/2015/05/france-and-algerian-oil.html

[3] صابر، محمد: **النفط في الجزائر تطوره ومشاكله**، وزارة الثقافة والارشاد القومي، د م، د ت، ص04.

أصبح مرتبطا بعوامل سياسية واقتصادية خارجة عن ادارة فرنسا. فالشرق الأوسط الذي أصبح مسرحا واسعا للصراع السياسي لم يعد ذلك الأمين الذي تعتمد عليه فرنسا في سد حاجيتها من النفط الخام، وأمريكا التي فرضت نظام المراقبة على انتاج النفط لم تعد بدورها موردا يمكن الاعتماد عليه كليا، وقد اعتبر قطعه نهائيا في الوقت الحالي على بلد ما عمليا هو بمثابة اعلان للحرب على تلك الدولة[4].

ولقد أظهرت الحرب العالمية الثانية الطبيعة الاستراتيجية للبترول وأثبتت أن امتلاك البترول يشكل الأداة الفعالة لإثبات القوة الاقتصادية والعسكرية، مما دفع السلطة الفرنسية من خلال تجربتها الى قناعة أنها لا يمكن أن تدع أرصدتها تحت رحمة المساهمة الوحيدة للشركة الفرنسية للبترول(C.B.F) من أجل استغلال حقوق الشرق الأوسط في ايطار شركة بترول العراق. ومنذ ذلك الحين ظهرت أهمية المناطق الصحراوية وبشكل فجائي في هذا المجال بالرغم من العقلية السائدة التي لا تشجع العمل والاستثمار هناك[(5)].

انطلاقا من تلك الاعتبارات السابقة، شرعت الحكومة الفرنسية بإجراء المسح الجيولوجي والفيزيولوجي والكشف والتنقيب، ومن ثم الحفر في المناطق التي كان تركيبها الجيولوجي يشير الى وجود مكامن نفطية، وقد تميزت الفترة ما بين 1954-1956م باكتشافين كبيرين قامت بها شركتا "ايسو" في فرنسا والشركة الوطنية للبحث واستخراج البترول في الجزائر[(6)]، بداية باكتشاف الغاز الطبيعي لأول مرة سنة 1954م في جبل برغة قرب عين صالح، وتم اكتشاف حقل البترول في مارس 1956م بمنطقة ايجلي وآخر بمنطقة تيفشورين، وفي 12 جوان توجت الأبحاث في حاسي مسعود باكتشاف حقل هام على عمق 3300كلم[7].

لتبدأ طلبات الترخيص تنهال على مكتب البحث الحكومي عن البترول الذي كان يقوم بتقديم كل التسهيلات المالية والفنية، بتقديم القروض الطويلة الأجل والمعلومات الجيولوجية المتوفرة لديه، بداية من 1956م رسمت فرنسا الاستعمارية استراتيجية للإسراع بنصب فخ شيطاني من باب استباق الاستقلال الذي بدأ يرتسم في الأفق[8].

---

[4] الرميحي، محمد: **النفط والعلاقات الدولية**، عالم المعرفة، الكويت، 1982، ص 176.

[5] صاحب منعم، أسامة: المرجع السابق، ص 230.

[6] صابر، محمد: المرجع السابق، ص 04.

[7] تيته، ليلى: **فصل الصحراء الجزائرية عن الشمال: الواقع، الرهانات والآمال قرآءة في تقرير فرنسي جويلية 1960**، مجلة المعارف للبحوث والدراسات التاريخية، جامعة الوادي، 2016، ص 190.

[8] مالطي، حسن: **القصة السرية للبترول الجزائري**، لاديكوفارت، ط1، باريس، 2010، ب د ص.

ثانيا: الوصاية الفرنسية على النفط الجزائري

بعد تتويج الجهود الفرنسية في مجال البحث والتنقيب باكتشاف النفط والغاز، مما أكد تربع المناطق الصحراوية على امكانيات طاقوية هامة من شأنها أن تغير جذريا من مستقبل فرنسا الاقتصادي والسياسي. وبالتأكيد كان لهذا المعطى الجديد أثره الخاص لدفع سياسة فرنسا الى استشراف هاته المناطق، وبالفعل تم خلال سنة 1957م وضع خطة الى جانب مجموعة من التدابير السياسية والعسكرية من أجل فصل الصحراء الجزائرية لتشرع في تجسيدها من خلال[9]:

1-المنظمة المشتركة للمناطق الصحراوية: o.c.r.s

تجمع الأدبيات المرجعية على أن مهندس الري "ايميل بليم" كان أول من دعا من خلال مقاله التاريخي سنة 1951م الى فكرة تأميم الصحراء واعلانها أرضا وطنية مثل أرض "الميتروبول"[10]، وبعد نقاش طويل صادق مجلس الوزراء على المشروع الثاني ل"هوفوات بواني" 01 أوت 1916م الذي اقترح بإعادة التنظيم الاقليمي الاقتصادي وانشاء دوائر ادارية جديدة بدل اقليم وطني، فاقترحت الحكومة انشاء المنظمة المشتركة للأقاليم الصحراوية التي كانت الحل الأمثل حسب مهندسيها للاستجابة لانشغالات المسؤولين الفرنسيين بتثمين ثروات الصحراء، وذلك بإصدار قانون رقم 27-57 المؤرخ في 10جانفي1957م وقد حددت مهامها على المستوى الاقتصادي والاجتماعي[11].

2-انشاء وزارة خاصة بالصحراء وتقسيمها الى عمالتين:

لم يمض الكثير على انشاء المنظمة المشتركة للمناطق الصحراوية، حتى تم انشاء الوزارة المكلفة بالصحراء في 10 جوان من نفس السنة، كهيئة ادارية وطنية على الجنوب[12]. وقد كان انشائها يهدف الى سد الفراغ الاداري الناجم عن الغاء نظام أقاليم الجنوب سنة 1946م، بغية توطيد السيادة والحضور الفرنسي بالصحراء وتأكيد وتعزيز استقلالية هذه الأقاليم عن الوصاية الادارية والسياسية للجزائر الشمالية -الولاية العامة التي أصبحت هي الأخرى تتوفر على وزارة

---

[9] بن داره، محمد: **الجديد في موضوع فصل الصحراء عن الشمال: المساعي الاستعمارية للشيخ محمد محمود بن الشيخ الأوراني المعروف بقاضي تمبوكتو**، مجلة الحقيقة، عد: 27، جامعة أدرار، ص 277.

[10] مياسي، ابراهيم: **قبسات من تاريخ الجزائر**، دار هومة للنشر والتوزيع، الجزائر، 2012، ص 161.

[11] شافو، رضوان: **موقف الأعيان والزعامات المحلية بالجنوب من مشروع فصل الصحراء من الشمال**، مجلة الواحات للبحوث والدراسات، عد: 18، جامعة الوادي، ص 222.

[12] مياسي، ابراهيم: المرجع نفسه، ص162.

خاصة بها هي وزارة الجزائر– وقد تم تعيين السيد "ماكس لوجان" كأول وزير على هذه الوزارة. حيث أوكل له ممارسة مهام المشرف العم على المنظمة، وممارسة المهام المتعلقة بإدارة هاته المناطق[13].

وفي هذا الإطار أسند للوزير المكلف بالصحراء بصفته المندوب العام على المنظمة طبقا للمادة 10 من قانون 10 جانفي 1957م المهام والصلاحيات المخولة سابقا لكل من الوالي العام على الجزائر، والمحافظة العليا الأعلى لإفريقيا الاستوائية[14]. أما فيما يخص تقسيم الصحراء الى عمالتين فقد تم تقسيمها وفقا لمرسوم رقم 57–903 المؤرخ في 07 أوت 1957م الى عمالتي "الساورة والواحات" وتضم البلديات المختلطة بكل من كولومبا بشار، البيض، الأغواط، الجلفة، غرداية، المنيعة، ورقلة، تقرت، الوادي...كما نظم المرسوم التقسيم الداخلي للوحدات الادارية لكل عمالة وحددت أيضا طبيعة الاشراف الاداري عليها، وكان الهدف الظاهري العمل على التطوير الاقتصادي والرقي الاجتماعي للصحراء، بينما في جوهر الأمر القصد منه فصل الصحراء عن الشمال واعتبارها بحرا داخليا لا يخضع الى أي سيادة فهو حق لجميع الدول المجاورة[15].

وقد حاول ماكس لوجون بكل طاقته أن يشرك السكان في مؤامرته بالتهديد والرشوة والوعود، ولكن محاولته باءت بالفشل، ويكفي أن نذكر هنا ان أغلب الشخصيات المعروفة في الصحراء وضعت في المعتقلات والسجون، وأن النواب الذين عينتهم فرنسا وفرضتهم في انتخاباتها المزيفة قد صرحوا في الأيام الأخيرة "بأن الصحراء جزء لا يتجزأ من الجزائر وأن أية محاولة لفصلها عن الجزائر ستبوء بالفشل الذريع" وذلك بالرغم من ضغط ميشال دوبري عليهم[16].

3–موقف جبهة التحرير الوطني من مشاريع فصل الصحراء:

لا يمكن ابراز دور الولاية السادسة بمعزل عن الاستراتيجية الشاملة لجبهة التحرير الوطني ككل في مواجهة المخطط الفرنسي، نظرا لحجم المؤامرة حيث أضحت قضية فصل الصحراء من أعقد القضايا التي واجهتها الحكومة المؤقتة والحكومة الفرنسية عدة مرات، وبسبب هذا الملف فشلت مفاوضات ايفيان الأولى 20 ماي–13 جوان 1961م ومحادثات

---

[13] صديقي، بلال: **المشاريع الفرنسية في الصحراء الجزائرية 1956–1962**، مذكرة لنيل شهادة الماجستير في التاريخ الحديث والمعاصر، جامعة وهران، 2010، ص67.

[14] مياسي، ابراهيم: المرجع نفسه، ص162.

[15] قن، محمد: **فصل الصحراء الجزائرية وبعض ردود الفعل المحلية 1957–1962**، مجلة المصادر، عد: 29، جامعة زيان عاشور الجلفة، ص269.

[16] الصديق، محمد جمال: **قاهرة الاستعمار**، دار هومة للطباعة والنشر والتوزيع، الجزائر، 2012، ص195.

لوغران 20-28 جويلية 1961[17]، لهذا فقد كانت مواجهة الثورة لهذه المؤامرة على عدة جبهات[18]، وفي هذا يقول محمد الصالح الصديق في رده على الوثيقة الاستعمارية التي كتبها السيد ماكس لوجون واصفا المطامع الأجنبية في الصحراء يتحدث: أن ما تزخر به الصحراء الجزائرية من ثروات هو أساس القوة والتقدم والاستقلال للجزائر وللمغرب العربي قبل كل شئ، وأن الجزائر لن تتخلى عن شبر واحد من أرضها سواء في الشمال أو الجنوب ولو كلفها ذلك أن تكافح أخرى وأن تبذل فوق ما بذلت من تضحيات، لأن دماء الشهداء التي سالت في كل شبر من أرض الجزائر تفرض علينا أن نحافظ على سيادتنا ووحدة بلادنا كاملة، وإذا كانت ثروات الصحراء تجعل الاستعمار يتشبث بها تشبثا أعمى فإنها ستزيدنا نحن إصرارا على التمسك بمطالبنا الثورية كاملة، لأن ثورتنا ثورة تحرير وتقدم شامل لشعبنا ولن يتحقق هذا الا ببقاء سيادة شعبنا كاملة على التراب الجزائري الذي في مقدمته الصحراء[19].

وفي هذا الصدد يقول أندري ماندوز:"من المستحيل فصل الجزائر الشمالية عن الصحراء فالسيادة الفرنسية على التراب الوطني التي هزتها الثورة الجزائرية منذ أول نوفمبر 1954م، عليها أن تتخلى لصالح وسيادة الشعب الجزائري، ضمن الحدود الادارية لجزائر 1954م المنصوص عنها في جميع الوثائق من "(الخرائط والكتب)".

ويؤكد ماندوز بأن "مبدأ وحدة التراب الوطني قضية جوهرية بالنسبة لنا، حيث تقوم بين مناطق الشمال والمناطق الجنوبية مختلف الروابط الانسانية والاقتصادية والتاريخية التي لا تناقش، فسكان الاغواط وغرداية وتقرت وعين صالح وورقلة وتيميمون والوادي اعتبروا دائما كجزائريين وتصرفوا من طرفهم على هذا الأساس، فكما تشكلت خلايا جبهة التحرير الوطني في كل مكان في الواحات كما في ورشات البترول[20]، فقد أعلنت هاته الأخيرة على وحدة التراب الوطني قبل الكشف عن الثروات البترولية في الصحراء بزمن طويل مما يبطل أطروحة ماكس لوجون القائلة بأن "الصحراء فرنسية دون أن يجادل في ذلك أحد"[21]، بيد أن فرنسا سعت بحمية بالتحديد بعد الاكتشافات الكبرى في الصحراء أواسط 1956م لتغيير حدود ووضع الصحراء من تقسيم الصحراء الى مناطق سنة 1957م، وتنظيم النقل وقيادة عسكرية خاصة بها سنة 1958م، حيث تركزت كل الاجراءات التي اتخذها المسؤولون الفرنسيون منذ ماكس لوجون Max Lejeune،

---

[17] تيتة، ليلى: المرجع السابق، ص205.

[18] قن، محمد: المرجع نفسه، ص274.

[19] الصديق، محمد الصالح: المرجع نفسه، ص197.

[20] مانوز، أندري: **الثورة الجزائرية عبر النصوص**، المؤسسة الوطنية للاتصال والنشر والتوزيع، الجزائر، 2012، ص188.

[21] الصديق، محمد الصالح: المرجع السابق، ص184.

حتى "سوستيل–لوكور– أوليفيه غيشار Soustelle– Lecourt–Guichard" على هدف واحد وهو اقامة حاجز بين جنوب وشمال البلاد"،[22] وفي رده على ذلك يقول "ان الصحراء الجزائرية لن تكون (كاتانغا) جديدة. ولقد بينت تجربة الشعب الكونغولي أمام الجماهير الجزائرية المناورات التي يمكن للاستعمار أن يقوم بها دون كلل، بيد أنه لن يكون من (تشومبي جديدة) في الجزائر.

ويأتي هذا المثل الجديد ليعزز من موقفنا السياسي الجوهري، حيث أن الحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية عندما قبلت اجراء تقرير المصير، فإنما قبلت به لعموم التراب الجزائري بما في ذلك الصحراء وليس فقط الولايات الاثني عشر والتي أصبحت (13) منذ سبتمبر 1959م، مبطلة بذلك مفعول المناورات الاستعمارية فلن يكون هناك أي التباس حول هذا الموضوع ولابد من احترام وحدة التراب الوطني الجزائري"[23].

4–الاستناد إلى القيود القانونية واتفاقية ايفيان:

أخذت فرنسا كلما مر الوقت تدرك أهمية النفط الجزائري الاقتصادية والاستراتيجية لها، وعليه فإنها أرادت أن تهيء الأجواء والمتطلبات القانونية التي تسمح لها باستغلال النفط الجزائري سواء أكان ذلك عن طريق شركاتها أم الشركات الأوروبية، وبسبب عدم استجابة الشركات الأجنبية لدعوات فرنسا أصدرت قانون نفط خاص بمنطقة الصحراء الجزائرية في 22 فيفري 1958م والذي عرف "بقانون التعدين الفرنسي" ليحل محل "قانون البترول الصحراوي"[24]، وقد تضمن هذا القانون نصوصا مغرية للشركات الأجنبية، لذلك شجع صدور قانون البترول الصحراوي الشركات على حث الخطى باتجاه الصحراء الجزائرية فاغتنمت الحكومة الفرنسية الفرصة للحصول على التحويل الكافي لاستغلال حقول الجزائر النفطية، فعمدت إلى تشجيع شركات الاستثمار الفرنسية خاصة وأهمها الشركة الفرنسية الإفريقية للأبحاث البترولية France rep وشركة الأبحاث واستغلال البترول Eurafrep وشركة المساهمات والأبحاث والإستغلالات البترولية Coparex وشركة

---

[22] مياسي، ابراهيم: المرجع السابق، ص 158.

[23] ماندوز، أندري: المرجع نفسه، ص189، 190.

[24] ميلودي، سهام: **اتفاقية ايفيان: أسبابها ومضمونها وردود الافعال –دراسة تحليلية–**، أطروحة لنيل شهادة الدكتوراه في التاريخ الحديث والمعاصر، جامعة أبي بكر بلقايد تلمسان، 2016، ص135.

المساهمات البترولية Petropar وشركة الأبحاث والاستغلالات البترولية Omnirex والشركة الوطنية لبترول اكيتان SNPA[25].

لم يكن النفط الجزائري حكرا على الشركات الفرنسية فحسب بل كان للشركات الأمريكية نصيبا منه، فقد بدأ ظهورها في الصحراء الجزائرية يتضح اثر صدور قانون البترول الصحراوي أهمها شركت Mobil التي كانت تساهم ب 25%، ومن جهة أخرى كان للشركات البريطانية حصة مهمة من النفط الجزائري، غير أن الحكومة الفرنسية أرادة أن يكون عمل تلك الشركات عن طريق المساهمة في رؤوس أموال الشركات الفرنسية العاملة في الصحراء الجزائرية وتجريدها من كل وسائل العمل والمراقبة رغبة منها في استمرار قبضتها على عملية استخراج النفط الجزائري، ففي ربيع 1962 أدخلت تعديلات على بعض مواد "قانون البترول الصحراوي" أهمها الرقابة الإدارية على الشركات العاملة التي هي في العادة من اختصاص السلطات العامة للبلد المضيف قد أعطيت لهيئة مشتركة جزائرية فرنسية، فضلا عن فرض أولوية للشركات الفرنسية في الحصول على الحقوق النفطية الجديدة في الصحراء الجزائرية، مع إلزام الجزائر بأن تقبل الدفع بالعملة الفرنسية مقابل كميات النفط والغاز التي تحتاجه فرنسا وبالتالي ربط الاقتصاد الجزائري بالفرنسي وتبعيته له[26].

وبناء على ذلك أسست فرنسا في 8 مارس 1962م الهيئة الفنية للاستغلال ثروات باطن الأرض في الصحراء أو اختصار "الهيئة الصحراوية" على أساس المساواة والتعادل بين الطرفين الجزائري والفرنسي، وعدت هذه الهيئة التي كانت تدار من قبل مجلس مؤلف من 12 عضوا، 6 جزائريين و6 فرنسيين، من قبل الوطنيين الجزائريين بأنها محاولة فرنسية لفرض الوصاية على كل العمليات النفطية في الصحراء الجزائرية[27].

وكما هو متوقع أفردت "اتفاقيات أيفيان" عن اتفاقية خاصة بكيفية استغلال الثروات الطبيعية الموجودة في باطن الصحراء الجزائرية اشتملت على عدة التزامات، منها تعهد الجزائر بضمان الحقوق النفطية التي اكتسبت قبل استفتاء تقرير المصير، وعليه فان جميع عقود امتيازات النفط وإنتاجه ونقله تبقى خاضعة لأحكام "قانون البترول الصحراوي" أيا كانت الطبيعة القانونية لتلك الامتيازات وأيا كانت عائدات الأموال بامتناعها عن اتخاذ أي إجراء من شأنه أن يضع عقبة

---

[25] صابر، محمد: المرجع السابق، ص19.

[26] صاحب منعم، أسامة: المرجع السابق، ص236، 237.

[27] بوابة الجزائر: المرجع السابق.

أمام ممارسة تلك الحقوق المكتسبة أو يزيد من الأعباء المترتبة عليها، بالمقابل تعهدت فرنسا للجزائر وضمن إطار السيادة الكاملة على الصحراء بمواصلة الجهود معا لاستثمار ثروات الصحراء عن طريق "الهيئة الصحراوية" على أن تكون نفقات الاستثمار مناصفة بين فرنسا والجزائر، كما أعطيت الهيئة المذكورة الحق بالمراقبة الإدارية على الشركات النفطية العاملة في الجزائر، وأن يأخذ رأيها بضمان كل القرارات الإستراتيجية والتنظيمية الخاصة بمجمل العمليات النفطية المختلفة في الصحراء[28].

منحت الاتفاقية مجموعة من الامتيازات للشركات النفطية، إذ أعطت الأولوية في الحصول على عقود الامتيازات إبان الست سنوات الأولى من عمر نفاذ الاتفاقية، على أن يتم حسم الخلافات إذا ما نشبت بين الحكومة الجزائرية والشركات النفطية العاملة في الصحراء بالرجوع إلى محكمة تحكيم دولية[29]، والواقع أن الاتفاقيات اعترفت بالسيادة الجزائرية على كامل التراب الجزائري لكنها ألزمتها على الاستمرار بالعمل بقانون البترول الصحراوي كما جاء في الباب الأول من الاتفاقية الخاص بالمحروقات السائلة والغازية، والذي حد بشكل كبير من نشاط الحكومة الجزائرية الهادفة إلى تأكيد سيطرتها على مواردها الطبيعية وأهمها النفط[30].

4. خلاصة النتائج

وجدت الحكومة الفرنسية "الاستعمارية" في اكتشاف النفط الجزائري في النصف الأول من القرن 20م فرصة ذهبية لدعم مشاريعها التنموية الداخلية، وهو ما كانت فرنسا تفتقد وجوده في أرضها مما زادها تمسكا بالجزائر، بالتزامن مع تصاعد الحركة الوطنية التي تبلورت في ثورة عارمة منذ عام 1954م، مما حدا بالسلطات الفرنسية إلى فتح الأبواب أمام الشركات النفطية العالمية للمساهمة في البحث والتنقيب عن النفط الجزائري الذي تركز وجوده في الصحراء الجزائرية بإيجاد ما عرف "بقانون البترول الصحراوي" سنة 1958م الذي نظم عمليات الاستثمار النفطي في الجزائر.

---

[28] ميلودي، سهام: المرجع السابق، ص134.

[29] جيلالي، بشلاغم: **العلاقات الجزائرية الفرنسية في ظل سياسات اليمين المتطرف 2002–2010**، مذكرة لنيل شهادة الماجستير في العلوم السياسية تخصص دراسات متوسطية، جامعة أبي بكر بلقايد تلمسان، 2011، ص48.

[30] صاحب منعم، أسامة: المرجع السابق، ص241.

ولما كانت كل المشاريع الفرنسية التي حاولت من خلالها فصل الصحراء عن الجزائر نصيبها الفشل بغية الانفراد بالثروة البترولية، لتمسك قادة ثورة الجزائر بالصحراء كجزء لا يتجزأ من التراب الوطني لاسيما في مفاوضات الاستقلال التي ابتدأت عام 1961م، فارتضت فرنسا بدلا من ذلك تكريس هيمنتها على النفط ضمن نصوص "اتفاقيات أيفيان" سنة 1962م من خلال الالتزام بقانون البترول الصحراوي، والتي منحت الحرية والسيادة للجزائر، وبدورها أجلت معركتها النفطية بعد تثبيت دائم للاستقلال.

5. المراجع

1. الرميحي، محمد: **النفط والعلاقات الدولية**، عالم المعرفة، الكويت، 1982.
2. الصديق، محمد جمال: **قاهرة الاستعمار**، دار هومة للطباعة والنشر والتوزيع، الجزائر، 2012.
3. بن داره، محمد: **الجديد في موضوع فصل الصحراء عن الشمال: المساعي الاستعمارية للشيخ محمد محمود بن الشيخ الأوراني المعروف بقاضي تمبوكتو**، مجلة الحقيقة، عد: 27، جامعة أدرار.
4. بوابة الجزائر: **فرنسا والنفط الجزائري**، الساعة: 12:00، http://www.algeriagate.info/2015/05/france-and-algerian-oil.html
5. تيته، ليلى: **فصل الصحراء الجزائرية عن الشمال: الواقع، الرهانات والآمال قرآءة في تقرير فرنسي جويلية 1960**، مجلة المعارف للبحوث والدراسات التاريخية، جامعة الوادي، 2016.
6. جيلالي، بشلاغم: **العلاقات الجزائرية الفرنسية في ظل سياسات اليمين المتطرف 2002-2010**، مذكرة لنيل شهادة الماجستير في العلوم السياسية تخصص دراسات متوسطية، جامعة أبي بكر بلقايد تلمسان، 2011، ص48.
7. صاحب منعم، أسامة: **الأوضاع الاقتصادية العامة للجزائر في ظل الادارة الاستعمارية 1830-1962 ومحاولات البحث عن النفط قبل الاستقلال**، مركز بابل للدراسات الحضارية والتاريخية، مج: 04، عد: 03، مجلة الكترونية ، جامعة بابل.
8. صديقي، بلال: **المشاريع الفرنسية في الصحراء الجزائرية 1956-1962**، مذكرة لنيل شهادة الماجستير في التاريخ الحديث والمعاصر، جامعة وهران، 2010.
9. شافو، رضوان: **موقف الأعيان والزعامات المحلية بالجنوب من مشروع فصل الصحراء من الشمال**، مجلة الواحات للبحوث والدراسات، عد: 18، جامعة الوادي.
10. صابر، محمد: **النفط في الجزائر تطوره ومشاكله**، وزارة الثقافة والارشاد القومي، د م، د ت.
11. قن، محمد: **فصل الصحراء الجزائرية وبعض ردود الفعل المحلية 1957-1962**، مجلة المصادر، عد: 29، جامعة زيان عاشور الجلفة.
12. مالطي، حسن: **القصة السرية للبترول الجزائري**، لاديكوفارت، ط1، باريس، 2010.
13. مياسي، ابراهيم: **قبسات من تاريخ الجزائر**، دار هومة للنشر والتوزيع، الجزائر، 2012.
14. مانوز، أندري: **الثورة الجزائرية عبر النصوص**، المؤسسة الوطنية للاتصال والنشر والتوزيع، الجزائر، 2012.
15. ميلودي، سهام: اتفاقية ايفيان: أسبابها ومضمونها وردود الافعال –دراسة تحليلية–، أطروحة لنيل شهادة الدكتوراه في التاريخ الحديث والمعاصر، جامعة أبي بكر بلقايد تلمسان، 2016.